العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية المستدامة في العراق دراسة تحليلية

أ.م.د منعم دحام العطية* أميرة خلف لفته**

المستخلص

إنَّ التنمية المستدامة والسكان، قضيتان متلازمتان بترابط وثيق تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها ودراسة آثار هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبح على قدر كبير من الأهمية ويشغل حيزاً كبيراً من جهود المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع على مستوى العالم كلّه . وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول هاتين المسألتين ،التنمية والسكان بين المدارس الفكرية المختلفة في العالم انطلاقاً من الأسس المختلفة التي تستند إليها كل منها فإن الأساس المشترك والمتفق عليه بين الجميع بشكل لايقبل الشك أو الجدل هو ذلك الترابط والتلازم والتأثير المتبادل بين الإنسان والتنمية

إن هذا البحث يهدف إلى القاء الضوء على العلاقة الموجودة بين السكان والتنمية المستدامة ، و الخروج بمجموعة النتائج والتوصيات.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة محاور ،يتطرق الأول إلى الإطار النظري ،وينصرف الثاني والثالث إلى الجانب التطبيقي

Abstract

That development and population, both are problems going together . E each one affect on the other and are the study the influence of this interdependence and this exchanged influence has become a great deal of importance and occupies a large portion of the efforts of intellectuals, economists, sociologists and demography at the level of the whole world. in spite of the contrast of points of view about these two problems, development and population, between different Intellectual schools in the world Starting from different bases which depend on it each one of them, the common Basis which has been agreed among by the all in away does not accept doubt or controversy is that interdependence and correlation and mutual influence between rights and development Just as human .

This research aims to shed light on the relationship between population and sustainable development, and come to group findings and recommendations. The research includes three axes, the first address to the theoretical framework, The second and third are to the practical side.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .

مقبول للنشر بتاريخ 2013/3/4

المقدمة

يَعدُّ موضوع السكان والتنمية Population and Development واحداً من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر التي تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر نظراً لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جرّاء التباين في فهم هذه العلاقة .

ويعد موضوع السكان والتنمية كذلك من الموضوعات الهامة التي تقدم رؤية متوازنة تحقق النجاح لخطط وبرامج التنمية الآنية والمستقبلية ، ومن منظور سكاني يلبي حاجات الأجيال الحالية ، ويحافظ على حقوق ومطالب الأجيال القادمة. ويَعدُّ العراق إحدى دول العالم التي تعاني من ضغوط تنموية شديدة شكلت سبباً مباشراً لوقوع العراق في المرتبة (128) من بين دول العالم ، حسب تقرير التنمية البشرية2006م لذلك تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لتحليل أبعاد المشكلة التنموية في العراق ، وإيجاد طرائق المعالجة التخطيطية للقصور التنموي من منظور سكاني ، يمكن من الإستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وبما يحقق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة . ولعل من أبرز الجوانب التي حظيت باهتمام استثنائي في تجربة التنمية في العراق هو الجانب المرتبط بالعنصر البشري ، و ذلك لإدراك الدولة والحكومة بأهميته ليس بوصفه الأداة الرئيسة للتنمية ، بل كذلك لكونه يمثل هدفها الأساس بسبب الاهمال الذي لحق العنصر البشري و التركة الثقيلة التي خلفتها العهود السابقة.

ولايخفى بأن مشكلة السكان ليست مشكلة قائمة بذاتها ،بل إنها تتداخل وتتشابك مع مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومن الطبيعي ان تظهر المشكلات السكانية لبلد مثل العراق في مواضع عدة من اقتصاده القومي ، كالعلاقة بين السكان و الموارد الطبيعية أوتوزيع السكان في مناطقه المختلفة ، أو العلاقة بين حجم السكان و الانتاج .

وتساهم دراسة قضايا السكان والتنمية كذلك في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية و التنموية ، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل آثار المتغيرات السكانية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ومما لاشك فيه إن هذا الأمر يضع أمام المخططين والخبراء ومتخذي القرارات العامة والتنموية ، الإطار الملائم والخلفية العلمية السليمة لصياغة السياسات التنموية والسكانية التي تحقق أهداف التنمية ولاسيما المستدامة منها .

وتجدر الاشارة الى أنه يصعب الاشارة الى موضوع التنمية من دون أن يشار الى موضوع السكان أو الاشارة الى موضوع السكان من دون الاشارة الى موضوع التنمية ، وذلك لأن كل واحد من هذه المفاهيم مرتبط بالآخر ارتباط كبيراً، ومتاثر به بدرجة أو بأخرى ، وقد تصل احيانا هذه العلاقة الى درجة الترابط والتشابك . وتفرض علينا الضرورات الملحة اليوم أيضاً ان نتحدث وبكل شفافية عن الوضع السكاني في العراق وانعكاساته على التنمية المستدامه بعيداً عن الاسلوب الذي يتحدث عن نصف المشكلة ويترك النصف الاخر

مشكلة البحث:

اتسمت الزيادة السكانية في العراق طوال مدة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بارتفاع معدلات النمو السكاني وبصورة خاصة منذ مدة الثمانينيات ، فقد كان سكان العراق يتزايدون في خلال الخمسينيات من القرن الماضي بمعدل منخفض يقل عن 2% في السنة أما الآن فبدأ بالارتفاع التدريجي ،وقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء من خلال دراساته بأنه سيصل تعداد العراق عام 2026م إلى 43,3 مليون نسمة لذا تكمن إشكالية موضوع بحثنا هذا في اختلال العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد صيغت الفرضيات الآتية:

1. توجود علاقة متبادلة وقوية بين السكان والتنمية المستدامة.؟
2. توجد علاقة بين السكان وعملية التنمية في العراق خاصة للمدة 1997-2011م.؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي :-

1. اكتشاف العلاقة بين معدل النمو السكاني وعملية التنمية المستدامة في العراق للمدة 1997-2011م.
2. توضيح العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق للمدة 1997-2011م.
3. بيان حجم وخطورة ظاهرة الزيادة السكانية على عملية التنمية بصورة عامة والمستدامة بصورة خاصة ومجالاتها في العراق.

حدود البحث المكانية و الزمانية:

تشمل منطقة الدراسة الدولة العراقية البالغ مساحتها (434337) كم^2 ، أما الحدود الزمانية للبحث فتمتد للفترة (1997 – 2011) حيث اعتمدت البيانات والاحصاءات المتوافرة لدى الوزارات والدوائر الرسمية التي لها علاقة بموضوع البحث.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي نظراً لما ينطوي عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير لهذا الواقع استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التي تناولته وانتهاء بوضع مجموعة من التوصيات والمقترحات

المفاهيم الإجرائية

1. السكان : هو مجموعة من الافراد الذين يسكنون على الأرض و يستثمرون خيراتها و يشاركون في بنائها. و تطوير معالمها و يتعاونون فيما بينهم للدفاع عنها و حمايتها من الأخطار و التحديات الخارجية.
2. السياسة السكانية: مجموعة الاجراءات الرامية الى الحد من مفعول العوامل التي تحدد اتجاه التطور السكاني ووتيرته.
3. التنمية المستدامة : هي التي تلبي حاجات الجيل الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم .

المحور الأول
الإطار النظري

أولاً: مفهوم السكان Population Concept

إن الدراسة العلمية للسكان من المواصفات التي حظيت باهتمام بالغ من مختلف العلوم المختصة في الدراسات المتصلة بالإنسان حيث تكتسب الدراسات السكانية طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميتها من الوجهة النظرية والعملية بوصفها المؤشر الأساسي لمعرفة حاجات المجتمع المادية كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة وغيرها من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها نظراً لدورها المركزي في حياة السكان اليومية.
أما من الوجهة الاقتصادية فإن الدراسات السكانية لها دورها أيضا في معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات، وقد أصبحت الدراسات السكانية في عالم اليوم بمقام المؤشر للدلالة على الرفاه الاجتماعي أو نقصه من خلال المقارنات العديدة التي تقدمها هذه الدراسات في ضوء كثير من المشكلات الاقتصادية المطروحة على مستوى كل دولة، وبالتالي فقد زاد الاهتمام بهذه الدراسات من قبل دول العالم، وأصبحت لها فروعُ مستقلة تهتم بتطور السكان العددي والجنسي والعمري وغيرها من التفاصيل التي هي من صلب هذه الدراسات، و في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام أكثر بهذه الدراسات من خلال التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وما أفرزه من إيجابيات وسلبيات حتمت على العالم دخول هذا العلم من بابه الواسع.[1]

ان كلمة Population هي كلمة لاتينية بمعنى السكان، ويرى البعض أنها مشتقة من كلمة populous أي الشعب ،وهنالك من يرى أنها مشتقة من كلمة populatio التي تعني الخراب أو الدمار ولكنها استخدمت بمعنى الاستيطان في فرنسا قبل منتصف القرن الثامن عشر.[2]
وفي اللغة العربية تشتق لفظة "السكان " من الفعل" سكن " ومن سكن الشيء دخله سكناً وسكن الدار.و في الدار : أقام فيها. [3]

ويذهب عالم الاجتماع (هنري جورج) إلى تفسير مصطلح السكان بأنهم البشر الذين يختلفون عن سائر الكائنات الحية الاخرى حيث ترتبط زيادة عددهم بزيادة غذائهم و لا يتحقق هذا الوضع الا اذا تساوى الناس في فرص الوصول الى موارد الارض و بذلك يمكن منع فرص احتكار قلة للموارد. لذلك اقترح

(1) عبد الحسين زيني ،.الإحصاء الديموغرافي ، جامعة بغداد مطبعة العاني ،1969 ص5
(2) آدموف .واخرون .القاموس الاحصائي .دار الاحصاء للنشر .موسكو .1965 .ص108
(3) المنجد في اللغة .دار المشرق .بيروت .لبنان.ط22. 1975 .ص342

الباحثون وعلماء الاجتماع وضع علم خاص بالسكان يبحث مختلف شؤونهم وخصائصهم واطلقوا عليه (علم الديمغرافيا) .[4]

والسكان مجموعة من الناس يقطنون أرضاً معينة في ظل ظروف سياسية و اقتصادية و تاريخية معينة ولايخرج عن هذا التعريف الأ من يسكن القطر بصورة مؤقتة وليست له النية في الاستيطان بشكل دائم.

ويعطي الاستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن مفهوماً آخر لمصطلح السكان فهو مجموعة من الافراد الذين يسكنون على الأرض و يستثمرون خيراتها و يشاركون في بنائها. و تطوير معالمها و يتعاونون فيما بينهم للدفاع عنها و حمايتها من الأخطار و التحديات الخارجية فهو يؤكد على عنصري الأفراد والأرض كأساس لمصطلح السكان و'تَعد أهم المقومات التي يعتمد عليها وجود المجتمع .[5]

وتكتسب أهمية موضوع السكان من خلال ارتباطه الوثيق بالنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، فمن ناحية ارتفاع معدل النمو السكاني يستدعي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالشكل القابل للاستمرار بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل المنتج للإعداد المتزايدة الباحثة عن فرص العمل، ومن ناحية أخرى، فإن العنصر البشري بقدر ما هو هدف التنمية فهو أحد وسائلها الرئيسة. وفي الواقع فإن العلاقة بين توافر الموارد البشرية والتنمية لا تقتصر على حجم الموارد البشرية المتاحة فحسب، بل تضم أيضا وعلى قدر كبير من الأهمية نوعية هذه الموارد من حيث قدراتها التعليمية وكفاءتها المهنية المصاحبة للثورة العلمية والتكنولوجية.

إن توافر مثل هذه القدرات والكفاءات بمقام المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية في ظل بيئة اقتصادية دولية تتسم بالتنافسية والانفتاح، وقد أولت الدول اهتماماً كبيرا للعلاقة الوثيقة بين التنمية ورفع قدرات مواردها البشرية مما أدى إلى زيادة استثماراتها في مجال التعليم والبحث وتطوير التقنية وتوطينها في ظل مناخ موات لإطلاق الطاقات البشرية وقدراتها الإنتاجية.

ويمكن القول أن السكان في أي مجتمع هم هؤلاء الافراد الذين يجمعهم المجتمع و يلم شملهم و يعيشون و يعملون فيه معا و يتزاوجون و يتناسلون و يكثرون و يتدرجون في المراحل العمرية المختلفة ، و السكان في المجتمع خليط من ذكور و اناث ومن مختلف الفئات العمرية و يعملون في مهن مختلفة فضلاً عن ذلك فهم في حالة حركية ديناميكية مستمرة. كما أنهم يمثلون الثروة الحقيقية للمجتمع . فلولا العنصر البشري على وجه الارض ما انتشر العمران وما قامت مدينة أو حضارة كما انهم القوة التي تدافع عن الوطن و ترد كيد العدو أو أي طامع في مقدرات المجتمع .

ومن هنا فقد فطن المسؤولون بالحكومات إلى أن تقدم المجتمع و تطوره كامن فيما يضعه من عنصر بشري فكان على الحكومات و هي تضع سياستها الاقتصادية و التربوية و الصحية و الخدمية أن يكون ذلك من واقع معرفتها بحجم سكانها و فئاتهم و تركيباتهم النوعية و العمرية .....الخ[6]

من جانب آخر أن مفهوم السكان يعني معرفة عدد السكان و حالة هؤلاء السكان من حيث الزيادة والنقصان ، ومعرفة متوسط عدد البنات اللاتي تلدهن كل أسرة من الأسر ، او متوسط ما تخرجه كل أسرة من أمهات المستقبل .واذا كان مقدرا لأية أمة ان تعيش فيجب ألا يقل ما تنتجه الأسرة الواحدة من بنت في الاقل .

ويذكر الدكتور أحمد الخشاب (ان الحجم الامثل للسكان هو الذي يتناسب و درجة الرخاء الاقتصادي العام و الموارد الطبيعية المتاحة بمعنى آخر إن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد الذي يستطيع ان ينتج أكبر كمية ممكنة من الانتاج باستخدام مصادر الانتاج القائمة بحيث لو زاد السكان أو قل عن ذلك الحجم انخفض الناتج).[7]

ويربط الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب، بين السكان والدولة فيعرف السكان بأنهم المجموعة البشرية التي تسكن ضمن حدودها ومساحتها ، ويتمتعون بمواطنتها ويطبقون ما تقرره قوانينها عليهم من واجبات وما لهم من حقوق والذين يكونون العامل الفاعل في انعكاس رغباتها وآمالها ويعملون على تطويرها ويدافعون عنها وعن ممتلكاتها وحقوقها وامتيازاتها وبعملهم هذا يخدمون مجموعهم ويوافرون السيادة والاستقرار لمجتمعهم.[8]

---

(4) محمد علي الفرا.مشكلة انتاج الغذاء في العالم . الكويت عالم المعرفة .المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب .1979 .ص15.

(5)أحسان محمد الحسن ،المجتمع الانساني طبيعته و مقوماته ، دراسات في المجتمع ، ط 1مطبعة كتابكم .عمان الاردن .1985 .ص24.

(6) عبد المنعم عبد الحي .علم السكان (الاسس النظرية و الابعاد الاجتماعية). المكتب الجامعي .القاهرة .1985. ص13.

(7) محمد متولي ،الجغرافية السياسية ،مطبعة المعهد العلمي،القاهرة1958،ص91

(8) عبد المنعم عبد الحي ،علم السكان (الاسس النظرية والابعاد الاجتماعية)،المصدر السابق ،ص77

ثانياً: نظريات السكان

1. النظرية المتشائمة لمالثوس T.R.Malthus : (1766-1834)

ويعد مالثوس أب الديمغرافية الحديثة ومؤسسها ليس لأنه أول من درس (مشكلة السكان)بل لأن طريقة عرضها أثارت ضجة حول مشكلات السكان وتعد هذه النظرية من بين أقدم النظريات المعروفة التي تتناول العلاقات السكانية – الاقتصادية ، وعدت في ذلك الوقت نقطة البداية في النظريات السكانية ،ومن أهم مؤلفاته بحث في مبادئ السكان ظهر سنة 1798م. وقد عَرَضَ فيه نظرية ذات طابع تشاؤمي

إنَّ جوهر هذه النظرية يكمن في أنَّ نسبة الزيادة في السكان تفوق بمراحل الزيادة في الانتاج الغذائي. ويرجع ذلك إلى أنَّ السكان يتزايدون تبعاً لمتوالية هندسية أساسها (2، 4، 8، 16، 32، ..)، بينما تتزايد المنتجات الزراعية تبعاً لمتوالية عددية أساسها ، (1، 2، 3، 4، 5، ..)، وإنَّ المدة التي تنقضي بين كل رقمين في كلتا الحالتين هي 25 سنة. ومعنى هذا أنَّ عدد السكان يزداد خلال قرن واحد إلى 16 ضعفاً، في حين أنَّ المواد الغذائية لا تزيد عن خمسة أضعاف للمدة نفسها.

إن صحة النظرية أو عدمها يتوقف على الظروف السائدة في المكان أو الزمان، وأنَّ النظرة العامة لا تكفي لدحض النظرية أو لتأييدها، ويجب النظر لكلا المتغيرين: تزايد السكان، وتزايد الإنتاج الزراعي. وذلك بعد تقسيم الدول إلى مجموعات، تبعاً لنوع الإنتاج السائد فيها، وتبعاً لمراحل تطورها. وفيما يخص بتضاعف السكان مرةً كل خمسة وعشرين عاماً، فإنه وإنْ كان لا يتحقَّق في عدد من الدول، فإنَّ الغالبية العظمى من الدول النامية تتزايد طبقاً لهذا المعدل في الوقت الحاضر أو ربما بأكثر منة .

2. نظرية كارل ماركسK.H.Mar : (1818-1883)

تنطلق آراء ماركس المتعلقة بالسكان من هذه النظرية العامة حيث يرفض ماركس الرأي القائل بأن فقر وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال كما ذهب مالتس ، ولكنه يرجع حالة الفقر إلى النظام السائد في المجتمع ومدى ما يسهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع ويرى أنه لا يوجد قانون عام للسكان ولكن لكل عصر وكل مجتمع قانون للسكان خاص به يتناسب مع الظروف الخاصة السائدة فيه ويفترض ماركس أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي ففي النظام الرأسمالي تتزايد الآلات بسرعة تفوق تزايد العمال. (9) فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال ويؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية إلى نقص الحاجة إلى العمال مما يجعل وجودهم في الإنتاج فائضاً عن الحاجة نسبيا فيتحولون إلى فائض سكاني

ويرى ماركس انه مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي تتلاشى مشكلة زيادة السكان حيث أنه في ظل نظام الإنتاج الاشتراكي لا يوجد فائض في السكان نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال ويرجع وجود الفقر والبؤس

بوصفهما مرتبطين بمشكلة تزايد السكان إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا.(10)

3. نظرية الحجم الامثل للسكان

ترى نظرية الحجم الامثل للسكان أنَّ لكل إقليم حجماً أمثل للسكان، يتناسب مع مقدرته الإنتاجية وكل زيادة للسكان في الإقليم الذي ينقص عدد سكانه عن الحجم الأمثل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة تزيد عن نسبة هذه الزيادة. فإذا ما تعدَّى عدد السكان هذا الحجم، فإنَّ أية زيادة سكانية يترتب عليها انخفاض كمية المنتجات التي تخص متوسط دخل الفرد.(11) ويتضح من هذا أنَّ فكرة الحجم الأمثل للسكان تعتمد على نظريتيْ: الإنتاج، وقانون الغلة المتناقصة. فهي تفترض أنَّ مقدار العمل المتوافر في أي إقليم يتوقف على تعداد سكانه، أو أنَّ مقدار العمل اللازم للإنتاج يتوقف على مدى توافر عوامل الإنتاج الأخرى من رأس المال والموارد الطبيعية. فإذا كان العمل نادراً فإنَّ أي زيادة في عرضه تؤدي إلى تزايد الغلة، وتستمر هذه الزيادة حتى تصل إلى نقطة يجب عندها التوقف عن استخدام أموال جديدة، وإلاَّ فإنَّ النتيجة ستكون تناقصاً في الغلة. ويفهم من هذا التحليل، أنَّ الحجم الأمثل للسكان ليس ثابتاً، بل يتغيَّر تبعاً للتغيُّرات التي تحدث لمقدرة الإقليم

---

(9) جراهام كنيلوتش تمهيد في النظرية الاجتماعية : تطورها ونماذجها الكبرى . ترجمة محمد سعيد فرح دار المعرفة الجامعية.1990 ص120

(10) علي عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1993، ص،ص100-101

(11) علي عبد الرزاق حلبي ،علم اجتماع السكان ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت 1983،ص،ص47-48

الإنتاجية، أي تبعاً لحجم ودرجة كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى. فالإقليم الذي يصل عدد سكانه إلى العدد الأمثل، يجب عليه أنْ يزيد من رأس المال المستخدم في الإنتاج.

ثالثاً: مفهوم التنمية المستدامة

في عام 1978 أنشات الأمم المتحدة لجنة عالمية اختصت بدراسة البيئة و التنمية وعرفت بـ"اللجنة" التنمية المستدامة . كما وردت في تقرير "مستقبلنا المشترك " هي التي تلبي حاجات الجيل الحاضر من دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم [12] . والتنمية المستدامة . هي التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي ، والمحيط الاجتماعي ، والمحيط الصناعي) و تحافظ على سلامة النظم البيئية و حسن أدائها ، و هي مجموعة السياسات المتخذة لنقل المجتمع الى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة أيضا ، و لتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة و هدم الانسان لها .

وفي قمة الارض الذي عقد عام 1992 عرفت منظمة اليونسكو UnEsco التنمية المستدامة بحسب أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسساتية و الثقافية و هذه كلها تشكل أبعاداً التنمية المستدامة وقد ركز البعض على تعريف التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي حيث بَيَّن بأنَّها هي التي تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية على حد اقصى من المنافع بشرط الحفاظ على ديمومة هذه الموارد كماً و نوعاً .[13]

رابعاً: سمات االتنمية المستدامة :[14]

1- إنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلاً و تعقيداً و خاصة بما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي بالتنمية .
2- تقوم التنمية المستدامة على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح الاجتماعية فقراً و تسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
3- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية و الثقافية مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
4- تداخل الابعاد الكمية و النوعية بحيث يمكن فصل عناصرها و قياس مؤشراتها.
5- للتنمية المستدامة بعد عالمي يتعلق بضرورة تدخل الدول الغنية كافة لتنمية الدول الفقيرة.

المحور الثاني

تحليل السكان والتنمية المستدامة في العراق للمدة (1997-2011)

أولاً: حجم السكان (معدل النمو في العراق)

إنَ الخصائص الديمغرافية الأساسية في قطرنا تتمحور في أن عدد السكان شهد نموا سريعاً ومتواصلاً و هذا ما يلحظ من نتائج التعدادات العامة للسكان والتقديرات السكانية الرسمية. اذ تشير البيانات إلى أن عدد السكان كان في سنة 1934 قد بلغ (3.38) مليون نسمة.وارتفع الى (4.82)مليون نسمة عام 1947 ثم ارتفع عام 1957 إلى (6.5 نسمة).وفي عام 1977 بلغ عدد السكان نحو (12) مليون نسمة أي إن الزيادة في السكان خلال ربع قرن بلغت زهاء 7 ملايين نسمة .وعند نهاية القرن (1997) وصل عدد السكان إلى نحو (22)مليون نسمة، هذا يعني أن عدد السكان تضاعف آثنتي عشرة مرة خلال القرن العشرين [15] . وعلى الرغم من عدم تنفيذ التعداد المقرر منذ عام 2007 إلا إن نتائج عمليات الترقيم والحصر التي نفذت مؤخراً قدرت عدد السكان عام 2009 بـ (31.6) مليون نسمة، ويمكن ان ‘يعَزى استمرار ارتفاع معدلات النمو هذه الى ارتفاع معدلات الخصوبة عند النساء اللواتي في سن الانجاب (15-49) سنة. حيث ان معدل الخصوبة في العراق عال جداً يصل (4.6) بالمقارنة مع سوريا(4.1) ولبنان(2.8) والدول النامية(3.1)، والدول الصناعية (1.7) اما عموم العالم فيبلغ (2.8) واذاما استمر هذا المعدل على هذا المنوال وعلى

(12)اللجنة العالمية والبيئة – مستقبلنا المشترك – ترجمة كامل عارف ،سلسة عالم المعرفة الكويت 1989
(13)عبد المنعم احمد شكري – التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق متوفر على موقع www.chem.unep.ch/mercury/OEWG2
(14)هشام سالم الربيعي .اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا .اطروحة ماجستير جامعة بغداد .كلية الادارة والاقتصاد.2002 .ص55
(15) التقرير الوطني الثاني.تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 . ص24

الرغم مما مر به العراق من احوال غير مستقرة منها الحرب والحصار الاقتصادي والظروف السياسية فسوف يتضاعف عدد سكانه بحسب تقديرنا مره اخرى خلال ربع القرن القادم حيث من المتوقع ان يتضاعف عدد السكان الحالي ليبلغ زهاء (64) مليون نسمة بحلول عام 2030 .[16]

يظهر من خلال الجدول (1) التطور العددي لسكان العراق ومعدلات النمو السنوية، فقد بلغ عدد سكان العراق بحسب تعداد عام 1997 نحو (22046) الف وبنسبة نمو بلغت (3.4%) وتواصل حجم السكان بالزيادة فأصبح (26340) الف عام 2003. [17] أما تقديرات السكان عام 2007 فتشير إلى استمرار نمو السكان على الوتيرة نفسها للتعداد السابق 1997 وعليه فقد بلغ عدد سكان العراق نحو (29682) الف وبنسبة نمو سنوي (3.2%) وهذا الارتفاع ناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة أتصفت بها أغلب محافظات العراق . واستمر حجم السكان بالتغير لصالح النمو، حتى بلغ للاعوام (2009 ،2010 ،2011)نحو (31664 ،32481 ،33330) على التوالي وبنسب نمو(3،3، 2.8).

جدول (1)

تطور أعداد السكان في العراق ومعدل النمو (الف) للمدة (1997 – 2011)

السنة	عدد السكان (بالالف)	نسبة النمو(%)
1997	22046	3.04
1998	22702	3
1999	23382	3.4
2000	24086	2.08
2005	27963	2.3
2006	28810	2.0
2007	29682	3.2
2008	31895	3.0
2009	31664	3
2010	32481	3.0
2011	33330	2.8

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 1997-2011،جدول (1/2)

يمكن تفسير هذه التغيرات في نسب نمو السكان للمدة (1997- 2000) بالسياسة السكانية التي اتبعتها الحكومة آنذاك والتي كانت تسير بهذا الاتجاه حيث شجعت على زيادة الانجاب والزواج المبكر باعتماد رزمة من الحوافز التشجيعية التي تضمنتها السياسة السكانية غير المعلنة وقامت الدولة بدعم زيادة السكان، لكن لم يرافق ذلك تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التنمية الزراعية إذ اخذت الدولة توافر الغذاء عن طريق الاستيراد من الخارج بعد ان تدفقت العوائد النفطية.

وبذلك يعد النمو السكاني مرتفعاً بالمقاييس العالمية فقد سجلت المدة 1997 – 2007 معدلاً للنمو يزيد عن المتوسط في الوطن العربي (2.8 %) والدول النامية(2.2%) وإذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي فإن العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية ، [18] وارتفاع المعدل يعكس حالة من قلة الوعي وانخفاض المستوى الثقافي والعلمي في العراق خلال المدة التي سبقت عام 1991 ، ونجم عن الأوضاع المشار إليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعة آنذاك لاسيما أن السياسة السكانية مشجعه على النمو خلال المرحلة المشار اليها .

ولكن بعد عام 1991 تناقصت معدلات الهجرة الوافدة كثيراً وبقي معدل النمو السكاني مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينات بسبب استمرار مستوى الخصوبة على ارتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات غير أن الظروف الصحية التي يمر بها العراق حتمت حدوث انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من عقد التسعينات حتى عام 2000 إذ إن الشواهد تشير إلى انخفاض معدل النمو خلال المدة 1993

(16)UN, World Population Prospects: The 2002 Revision, New York, 2003, pp. xxvii, xxxi

(17) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية ، 2008 ، ص 66.

(18) عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد52 ،2000 ،ص 156-157 .

– 2000 إلى نحو (2.9%) سنوياً وهذا الانخفاض يشمل أغلبية الأقطار العربية والبلدان النامية والصناعية أيضاً وهو لايزال مستمراً في العراق حتى عام 2007 ، والسبب في ذلك هو هجرة أعداد كبيرة من الشباب إلى الخارج بسبب ظروف الحصار ، فضلاً عن التوجه نحو تنظيم الأسرة وتصغير حجمها مجاراة للظروف الحالية للعراق.

اما المدة (2005-2008) فقد كان العراق يفتقر الى سياسة سكانية واضحة ومعلنة حيث كان يعتمد سياسة سكانية قائمة على عدم التدخل في ذلك وترك الامر للسكان انفسهم وهذا ما يعكسه لنا الجدول (1)حيث نلحظ تذبذب معدلات النمو فقد بلغ معدل النمو لعام 2005 (2.3%) في حين بلغ هذا المعدل عام 2008 (3.0 %) مما أثر بشكل كبير في نمو السكان، ولم يكن للموارد الطبيعية المتوفرة فيه ومدى امكانية استغلالها اثر في ذلك.

اما المدة الممتدة (2009- 2011) فقد أدركت الدولة أهمية تبنّي سياسات سكانية واضحة تدعم التوجهات التنموية وطنياً ودولياً، وتكون مناصرة لتحقيق الرفاه الإجتماعي والمعيشي في ضوء ما تم إقراره في وثائق دولية صادقت عليها دول العالم في مذكرات عدة تقف في مقدمتها المؤتمرات الدولية فقد بادرت وزارة التخطيط الى طلب تشكيل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق. وقد تم تأسيسها فعلاً عام 2009 وحددت رؤيتها واهدافها ومرتكزاتها ومهامها. وقد وضعت في مقدمة مهامها رصد ومراقبة المؤشرات السكانية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية .حيث يؤكد لنا الجدول (1) هذه الحقائق فقد انخفض معدل النمو الى (3%) عام 2010 .[19]

ثانياً: التوزيع الجغرافي لسكان العراق حسب المحافظات(الحراك السكاني)

قد نتفق جميعا على أن صورة التوزيع السكاني في العراق غير متوازنة بحيث أثرت سلبا في التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تركز السكان في محافظة وتشتتهم في محافظة اخرى ، فمثلا تحظى محافظة بغداد بنحو ربع سكان العراق ، بينما لا تشكل مساحتها سوى واحد بالمئة من مساحة البلاد، وينطبق الحال نفسه على محافظة بابل أيضاً. وبصورة عامة يعيش خمس السكان في المحافظات الثلاث التي فيها المدن الرئيسة الثلاث، بغداد والموصل والبصرة. وفي المقابل هناك ثلاث محافظات تشكل نصف مساحة العراق ولكن كان نصيبها من السكان نحو 11% فقط، وهي الأنبار ومساحتها زهاء ثلث البلاد ونصيبها 5% من السكان فقط، والمثنى ومساحتها 12% وسكانها قرابة 2% والنجف (تبلغ مساحتها 6.6 % وسكانها 3.6%). اما بالنسبة لمحافظة بابل فتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى ان عدد السكان في هذه المحافظة بلغ (1493718) نسمة عام 2004 وان سكان العراق قد بلغ في العـــام نفسه (27139585) نسمة، من ذلك فإنها من بين أول خمس محافظات،على وفق هذه الأعداد فإنها تشكل نسبة (5.5%) من سكان البلاد ولصغر مساحتها،فهي ثالث أصغر محافظة بعد كربلاء وبغداد،حيث تبلغ مساحتها (5119) كم2 ومساحة محافظة بغداد (5055) كم2 ومساحة كربلاء (5043) كم2 . يرتفع فيها متوسط الكثافة السكانية العامة general density ليصل الى (291.8) نسمة/كم2% وهو ثان متوسط بعد بغداد التي يرتفع فيها الى (1296.6) نسمة/ كم2. هذا وقد شهد القطر زيادة في عدد سكانه بمعدل نحو 3% سنوياً في العقد الاخير، حيث عرفت (ديالى وأربيل والسليمانية وصلاح الدين وبغداد)، نمواً سكانياً سنوياً دون هذا المعدل أما المحافظات الإحدى عشرة الباقية فنمت بمعدل نمو سكاني سنوي يفوق المعدل العام للعراق

أما توزيع السكان بحسب البيئة فإن المعدلات تشير إلى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية إلى (75 %)خلال عام 1997 مقابل (25 %)لسكان الريف وتعد هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، إذ يبلغ المتوسط العالمي نحو 50% ، وزهاء 45% بالنسبة للبلدان الأقل نموا، أما في البلدان العربية فان النسبة تبلغ56% تبعاً لبيانات عام. 2009 ، وهو يعكس الهجرة المستمرة من الريف إلى المناطق الحضرية حيث كان لطبيعة السياسات الإنمائية المطبقة سابقاً وآلية توزيع الاستثمارات جغرافياً ما بين المحافظات فضلاً عن تأثر حركة الاستيطان ما بين الريف والحضر.([20]) وانخفضت النسبة المشار اليها خلال المدة (2004 – 2009)إلى نحو (67.1 %) لسكان الحضر مقابل ارتفاع نسبة نمو المناطق الريفية إلى(32.9 %) ، ويتضح من الارقام الواردة تغيير اتجاهات التوزيع البيئي للسكان لترتفع نسبة سكان الريف الى(33.1%) في حين انخفضت نسبة سكان الحضر الى (66.9%) عام 2005،في حين تشير البيانات ثبات نسبة سكان الريف مقارنة بسكان الحضر خلال السنوات الاربع (2006-2007-2008-2009) على التوالي حيث بلغت نسبة سكان الحضر(66.7%)بينما سكان الريف(33.3%)، (66.5%)بينما سكان الريف(33.5%)،(66%) بينما بلغت نسبة السكان في الريف(34 %) من مجموع

(19) العلاقة بين السكان والتنمية من أكثر العلاقات اشكالية في المجتمعات المعاصره متوافر على موقع http://cosit.gov.iq/press

(20) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ، 2010 -2014،بغداد،2009 ،ص35

سكان العراق .([21]) تَعزو الباحثة هذا الانخفاض في نسب اعداد الحضر الى مظاهر العنف التي استشرت في المحافظات الرئيسة ومراكزها فضلاً عن حركة التهجير القسرية التي لها دورا في التاثير في طبيعة التوزيع ونسبه، مما يتطلب وضع سياسة سكانية متكاملة تراعي بُعدي النمو السكاني والخصائص السكانية وتعالج اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن، وذلك من خلال إعداد وتطبيق استراتيجيات لتنمية الأرياف التي تتعلق بالمناطق المهمشة خصوصاً و إعداد وتنفيذ برامج الأجندة 21 على المستوى المحلي و الحد من السكن العشوائي وغير اللائق.

نستنتج مما تقدم أن معدلات النمو في القطر اخذت بالانخفاض اليسير جدا فقد تراجعت من (3,04%) عام 1997 وإلى(3,02%) عام 2007 الى (2.8) عام 2011 ولكنها لاتزال من اعلى المعدلات بالعالم، فهي تفوق معدل النمو العالمي ومعدل الدول النامية، وهو يتطلب اعتماد العراق سياسة سكانية رشيدة تقوم على تخفيض معدلات نمو السكان فيه، فهو يتمتع بحجم سكاني مقبول مادام أن بعض موارده لم تستثمر وبعض آخر لم يستثمر بصورة مثلى إلى حد الآن.

فضلاً عن وجود سياسة تركز على النوع وليس العدد فقط لأن تنمية الموارد البشرية من خلال رفع مستوى التأهيل العلمي والخبرة ورفع المستوى الثقافي من شأنه أن يعوض عن العدد الكبير غير المؤهل علمياً وحضارياً. وخير مؤشر على ذلك الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل ، فقد بلغ عدد العاطلين في العراق نحو 27% لسنة 2007، ومستوى المعيشة متدن عند النسبة الغالبة من السكان. ويمكن الحصول على معدل نمو سكاني منخفض من خلال التركيز على تخفيض معدلات الإنجاب بصورة تدريجية ، والعناية بصورة جدية بمسألة التعليم الإلزامي والقضاء على الأمية، إذ إن التعليم يعد من أهم العوامل المؤثرة في معدل نمو السكان، وهو الأداة المهمة لتطبيق أية سياسة وكذلك تبقى العناية بتوفير الخدمات المختلفة للسكان في حضر العراق وريفه لما لها من أثر في تحقيق تغيرات سكانية مرغوبة.

ثالثاً- عوامل النمو السكاني في العراق

1- الخصوبة ومعدل الولادات

تعد الخصوبة إحدى العناصر الأساسية الفاعلة في التغير السكاني ، فهي المؤثر الرئيس في زيادة الحجم الكلي للسكان ، وغالباً ما تفوق عنصري الوفيات والهجرة ، لذا فهي تأتي من حيث الأهمية في المقام الأول من بين العناصر الضابطة للنمو السكاني ، وتتجلى أهميتها ودراستها في رسم الخطط المستقبلية لبرامج التنمية البشرية. لاسيما فيما يتعلق منها برعاية الطفولة والأمومة والخدمات المجتمعية المختلفة .

يقدر معدل الخصوبة الكلية للمدة (2000-2005) بحدود(4.8)انخفض (4.3) طفل لكل آمراة للمدة(2005-2009) ثم الى ارتفع إلى (4.6)بالالف مولود للمرأة في عام (2011) في العراق عموما و (3.5)كذلك في إقليم كردستان.أما معدل الولادات فكان (37) بالالف،ثم انخفض الى (31.3)بالالف ثم الى (31) بالالف ثم انخفض الى(28.81) بالالف للمدد المذكورة على التوالي. [22] اما معدل الولادات الخام فكان في الحضر (4.3) اما الريف فهو (5.3)لعام (2011)، وهو أعلى من المعدل العالمي والذي يبلغ 2.6 ولادة .كذلك توجد تباينات محلية في الخصوبة، فهي في مراكز المحافظات أقل من المناطق الحضرية الأخرى (3.8)مقابل (4.2) بالالف.[23] فضلاً عن ذلك هناك تتباين في مستويات الخصوبة بين المحافظات حيث تبلغ أقصاها في محافظتي ميسان ونينوى(5.4) بالالف وأدناها في محافظتي السليمانية وكركوك (2.9) و) 3.3 بالالف على التوالي، وسجلت محافظات أخرى مستويات خصوبة أقل من المستوى الوطني وهي ديالي والأنبار وبغداد وبابل واربيل، بينما سجلت محافظات أخرى مستويات خصوبة أعلى من المستوى الوطني وهي دهوك وصلاح الدين وكربلاء وواسط والقادسية والنجف وذي قار والمثنى والبصرة.[24].

ان هذه المؤشرات تعطي دليلا واضحا للتفاوت الحاصل في مستوى الخصوبة بين الحضر والريف حيث ترتفع في الثاني لاعتبارات تتعلق بالقيم الاجتماعية والتقاليد والأعراف، ويحصل ذلك في جوانب مختلفة .ففي الريف يتم الزواج في سن مبكرة لاسيما للإناث، وعلى الرغم مما ذكر من أسباب لارتفاع نسب الخصوبة ومعدل المواليد، فهناك سبب آخر لا يقل أهمية عنها وهو ظاهرة تعدد الزيجات في الريف، فهي حالة مقبولة

---

(21) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق للسنوات(2006،2007،2008،2009).

(22)مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) المرأة العربية .اتجاهات وإحصاءات ..الأمم المتحدة .نيويورك 1998 ص24.

(23) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء،تقرير مسح اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات لسنة 2010، ص123

(24)الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق 2006.التقرير النهائي.2007.ص 10

وشائعة، فالرجال في الريف يفضلون الزواج بأكثر من زوجة واحدة، حتى لو كانت المرأة التي يرغبون في الزواج منها للمرة الثانية كانت قد تزوجت سابقا،(الأمر الذي لا يترك مجالا لبقاء نساء أرامل أو مطلقات من دون زواج لفترة طويلة)

2. الوفيات

تُعَد الوفيات عنصراً مهماً من عناصر تغير السكان إذ تفوق في أثرها عامل الهجرة وأن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كذلك تتنافس مع الولادات في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي توزيعهم وتركيبهم أيضاً لاسيما التركيب العمري إذ ترتبط الوفيات دائماً بمستوى العمر ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة.[25]

وفي العراق يتجه منحنى الوفاة نحو الانخفاض التدريجي ، فقد أنخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من (101) بالإلف عام (1999) الى (33)بالإلف عام (2011).([26]) معدل وفيات الأطفال في العراق لكل 1000 ولادة حية للمدة من 1999 لغاية 2011 حيث بلغ معدل الوفيات للاطفال الرضع 101 لكل 1000 ولادة حية في عام 1999 وانخفض إلى 35 حالة للعام 2006 كذلك انخفض معدل وفيات الأطفال الى 33 حالة لكل 1000 ولادة حية في عام 2011 . وعلى مستوى المحافظات فقد احتلت محافظة صلاح الدين المركز الاول في أعلى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة والبالغ (70% أعلى من المعدل الوطني) وأدنى معدل في كركوك (نحو نصف المعدل الوطني)، وكان هذا المعدل أعلى من المستوى الوطني في محافظات المثنى وواسط ودهوك وإربيل وكربلاء ونينوى والنجف وبابل.[27]

أما معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس ، فانخفض من (291) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام 1999 الى (193) حالة وفاة عام 2004 ،الى (84) حالة وفاة عام 2006، ويلحظ ارتفاع هذا المعدل مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ (0.01) لكل مائة ألف مولود حي، والسعودية (1.8)، والاردن (41)، وتعزو الباحثة سبب هذا الى ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الأثر الإيجابي في هذا الانخفاض حيث ارتفعت هذه النسبة من (49.8%) عام 2006 إلى (51.2%) عام 2011 ومن جانب اخر ازدادت نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف طبي من (72%) عامي 2000 الى نحو (88%) عام 2011 تبعاً لنتائج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات MICS المنفذة في الاعوام المذكورة.[28]

إن طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات التنموية إنما تحددها آلية الوجود البشري على سطح الأرض فالإنسان بما وهبه الله عز وجل من ميزات يختص بها عن سائر المخلوقات لا يمكن النظر إليه على أنه مستهلك فقط فهو مستهلك ومنتج في آن واحد. وفي هذا الإطار يمكن النظر للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنهما متغيران يؤثر كل واحد منهما في الآخر ويتأثر به، وإن الدراسة التحليلية لطبيعة هذه العلاقة برأينا يجب أن تنطلق من معرفة أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النمو الطبيعي للسكان ومن ثم دراسة التأثير الذي يمارسه النمو السكاني في عملية التنمية.

وعليه يمكن القول إن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثرًا كبيرًا في تخفيض معدل الوفيات ،وكلما بلغ المجتمع مستوى تنمويًا أعلى أدى ذلك إلى زيادة في توقعات العمر بالنسبة لأفراده. وهذا ما أكدته دراسات الكثير من المفكرين الاقتصاديين والديمغرافيين ومنهم على سبيل المثال المفكر الفرنسي هرش في دراساته لسكان العاصمة الفرنسية باريس .

3- الهجرة

تُعَد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الميكانيكية (تغير السكان) وقد حظيت بنصيب لا بأس به في الدراسات السكانية وذلك لأن لها أثراً كبيراً على حجم السكان ونموهم كذلك أثارها الاقتصادية والاجتماعية على المناطق الطاردة للسكان والمناطق الجاذبة لهم.[29]

وتوضح المعطيات الإحصائية أن محافظة بغداد تأتي في مقدمة محافظات البلد جذبا للسكان إذ بلغ حجم صافي حركة الهجرة إليها (718208) نسمة وتشكل الهجرة الداخلة إليها نسبة (46%) من اجمالي حجم

---

(25) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ج1 ، 2002 ، ص492 .

(26) مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة 1999، مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة 2004، مسح صحة الأسرة العراقية لسنة 2006

(27) جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات2014 – 2010 ،بغداد2009،ص125

(28) جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المؤشرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية ، التقرير الثاني ، 2009 ، ص18

(29) منصور الراوي ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص139 .

الهجرة الداخلة،([30]) ويعود ذلك إلى قوة عوامل الجذب فيها نتيجة توافر فرص العمل وفي المجالات كافة فضلاً عن ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية ولكونها العاصمة .وتأتي كربلاء بالمرتبة الثانية بعد بغداد بسبب عامل الجذب الديني، إذ تصل نسبة الهجرة إليها نحو (7%) تليها محافظة البصرة بالمرتبة الثالثة نتيجة عودة سكانها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج عام 1991 ، وتأتي محافظات النجف وبابل وديالى بالمراتب الرابعة والخامسة والسادسة وبمعدل (5.7%) و(5.3%) و(5.2%) على التوالي .

ويؤدي العامل الديني دورا مهما في حالة النجف، بينما كان لقرب بابل وديالى من العاصمة دور مهم في اجتذاب السكان إليها الذين يعملون في محافظة بغداد. ان هذه النتائج تعضد فروض نظرية الطرد والجذب لتفسير ظاهرة الهجرة و تتفق مع كثير من نتائج بحوث الهجرة التطبيقية التي أظهرت أهمية العوامل والدوافع الاقتصادية في اتخاذ قرار الهجرة والذي‘تَعدّ تجسيداً واستجابة لعدم التوازن في مستويات التنمية وتوزيع الموارد الطبيعية و المالية بين المناطق المختلفة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن تسع محافظات من بين المحافظات الخمس عشرة كانت طاردة للسكان فقد كان صافي الهجرة فيها سالبا(أعداد الداخلين أقل من الخارجين)،بينما كانت ست محافظات جاذبة (صافي الهجرة موجب)،هي" بغداد، وكربلاء، وكركوك، وصلاح الدين، والنجف، وبابل" أما بالنسبة للمحافظات الطاردة والتي أعطت قسما من سكانها إلى المحافظات الجاذبة أكثر مما أخذت منها فتشمل من الأعلى طردا للسكان هي" ميسان، ذي قار، والقادسية، وواسط، ونينوى، وديالى، والانبار، والمثنى والبصرة" ويعود سبب ذلك لشدة عوامل الطرد فيها سواء أكانت الاقتصادية منها أم الاجتماعية أو بسبب الظروف الاستثنائية متمثلة بالحرب وغيرها من العوامل.

وتأتي أهمية دراسة أبعاد وخصائص واتجاهات الهجرة الداخلية من أهم الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية و السلبية فقد تترتب على الهجرة نتائج سلبيةعلى المجتمع في المستقبل مثل زيادة الضغط على البيئة والخدمات (الإسكان، والتعليم، والخدمات الصحية، ووسائل النقل) وعدم توافر فرص العمل الكافية للمهاجرين خاصة إذا لم تكن لديهم الخبرة والتأهيل الذي يتطلبه سوق العمل في البيئة الجديدة. وفي المجتمعات المرسلة أيضاً قد تظهر بعض الآثار السلبية للهجرة مثلاً نقص القوة العاملة واختلال التركيب العمري والنوعي بسبب ظاهرة الانتقاء العمري والنوعي و التعليمي للهجرة. لهذا ونسبة للدور الكبير والهام الذي تؤدية الهجرة في التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الإدارية و ما لذلك من تأثير في السمات و العمليات السكانية مثل التركيب النوعي والعمري و الاقتصادي ومعدلات الخصوبة والنمو السكانى الطبيعي والكلي، أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى دراسة حجم و اتجاهات الهجرة بين مناطق العراق المختلفة بهدف توفير بيانات دقيقة تساعد القائمين على أمر التنمية بصورة عامة والتنمية الاجتماعية بصورة خاصة على اتخاذ القرارات المناسبة و التخطيط السليم للتنمية في الحاضر والمستقبل. (31)

4. التركيب النوعي

يلحظ من دراسة تركيب السكان في العراق بحسب الجنس أن نسبة السكان الذكور الى نسبة السكان إلاناث في حالة توازن تقريباً خلال المدة(1997- 2010) مع وجود بعض التأثيرات الطفيفة نتيجة عامل الهجرة الخارجية لاسيما بالنسبة للذكور بعد عام (2003) ، فنجد أن نسبة الذكور الى مجموع السكان كانت قد بلغت (49.84%) عام 1997 وكانت نسبة إلاناث(50.16%) قد حافظت هاتين النسبيتين على استقرارها النسبي لغاية عام (2010) حيث ارتفعت نسبة الذكور الى(51%) وانخفضت نسبة الاناث الى(49%) .وهي نسب قريبة جداً من النسب التي سبقتها. [32] وهذا التقارب في نسبة النوع يتطلب الإفادة الكاملة من الطاقات البشرية سواءً أكانت من الذكور أم الإناث وتسخيرها (توجيهها) لخدمة قوة الدولة. أما توزيع السكان بحسب الجنس والبيئة فقد أظهرت تقديرات عام 2007 أن نسبة الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث في الحضر مقارنة بالريف، فقد بلغت (50.5%) و (49.5 %) على التوالي.([33])

---

(30) التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان والتنمية والأهداف الإنمائية ،مصدر سبق ذكره.ص93

(31) مصطفى حجازي ، سيكولوجية الانسان المهدور ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2005 ص 211

(32)وزارة التخطيط،البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP ،مسح الاحوال المعيشية في العراق،2004 ،ج2، ص5

(33)جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام2006

خامساً:- التركيب العمري

إن النمو السريع للسكان في العراق اقترن بتغيير كبير في التركيب العمري للسكان .فمن دراسة الهرم السكاني للعراق نلحظ ارتفاع الأهمية النسبية للسكان دون سن العمل والذين هم في الفئة العمرية (اقل من سنة -14 سنة) حيث بلغت نسبتهم(44.2%)من جملة سكانه يقل اعمارهم عن 15 سنة بحسب احصاءات عام (1997)،في حين انخفضت هذه النسبة(38.49%) عام (2008)، وهي نسبة كبيرة اذا ماقورنت البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة (19.6 %)[33] ويعود سبب هذا الانخفاض الى هبوط معدل الخصوبة للاناث وارتفاع معدل الوفيات بسبب الحروب والحصار.ان ارتفاع هذه النسبة بين السكان يشكل أعباء اقتصادية واجتماعية لتغطية متطلباتها الاستهلاكية كونها خارج نطاق حدود النشاط الاقتصادي .إما الفئة العمرية التي تمثل سن العمل (15-45سنة) فقد بلغت نسبتهم (28 %)عام 2006ثم ارتفعت الى (55.5%) عام (2011)وبذلك انخفضت فئة كبار السن أكثر من 65 سنة من (3.7%) عام 2006 الى (3.1%) عام 2011 ،وهو مايؤكد انتماء السكان في العراق الى الهرم السكاني الفتي

رابعاً: تحليل أبعاد التنمية المستدامة في العراق

1- الأبعاد الاقتصادية

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يَعدّ هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في التقارير التنموية الدولية والإقليمية لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قوة الاقتصاد وتقييم أدائه ومقارنته مع بقية دول العالم. ويصنف البنك الدولي العراق بحسب معيار الناتج للفرد، كبلد متوسط الدخل حيث ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بأسعار 1979 بلغ (4219) دولار في منتصف السبعينات[34].

أنَّ هذا المؤشر قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الممتدة(2004-2007) حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (910) دولار عام2004 الى نحو(2343)دولار عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006 ،وتقترن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق خاصة خلال المدة 2004-2007 بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية، كما أنها تعكس اهتمام - الدولة بتحسين المستوى المعاشي للمواطنين والذي تجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة، وتوسيع نظام التأمينات الاجتماعية[35].

إنَّ زيادة نصيب الفرد من الدخل لايتحقق إلّا من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الاساسي للطاقة الادخارية والتي بلغت (32.1 %) لعام 2008 وهذا لن يتحقق الا من خلال الحد من الأتي:[36]

أ- ظاهرتا الفقر والبطالة ، حيث بلغت نسبة الفقر (23%) عام 2007.

ب- التضخم السكاني غير الرشيد، اذ بلغ معدل نموالسكان لعام 2010 (3.0%) قياساً بعام 2009.

ج- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم انماط الانتاج والاستهلاك الحالية الأمر الذي ينعكس في إعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

ب. حصة الاستثمار الثابت الاجمالي من الناتج المحلي الاجمالي

يشكل الإنفاق الاستثماري المحرك الرئيس والأساسي للنشاط الاقتصادي في أية دولة، ويساعد مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه. والجدول(10) يوضح نسبة الاستثمار الثابت الى الناتج المحلى الاجمالى في العراق للفترة (2000- 2008)حيث شهد الاخير ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات (2004،2007) على التوالي ثم انخفض بعد تلك الزيادة وبشكل حاد حيث وصل عام 2007 الى(10.7). ويعود سبب هذا الانخفاض خلال تلك المدة الى تدمير البنى الارتكازية والتحتية استمرار تقلب الناتج المحلي الاجمالي مع تقلب أسعار النفط في الزيادة والنقصان للايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي الذي يتصف بأحادية الجانب. فضلاً عن أعمال التخريب وتوقف التصدير وتقادم البني التحتية للقطاع النفطي.[37]

---

[34] برنامج الأمم المتحدة للانماء مكتب العمل الدولي، نحو القضاء على الفقر في السودان، مصدر سابق، ص6.

[35] الاقتصاد العراقي...فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، فارس كريم بريهي، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد،ص29

[36] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، بحث بعنوان الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، اعداد : سحر قاسم،2011،ص26

[37] محددات النمو والاستمار في الاقتصاد العراقي http://www.alnajafnews.net/najafnews

جدول (10)
نسبة الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي(2000-2008)

السنة	النسبة(%)
2000	3.6
2001	7.4
2002	6.4
2004	7.5
2005	19.1
2006	21.2
2007	36.4
2008	10.7

المصدر:وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات البيئية ،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق2012 ،ص7

ج. نصيب الفرد السنوي من الطاقة

شهد مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة سنوياً تزايداً ملحوظاً خلال المدة (2000 – 2002) حيث ارتفع من (8.0) برميل مكافئ نفط عام 2000 إلى (9.0) برميل مكافئ نفط عام2002، ثم انخفض الى (7.8) برميل مكافئ نفط عام2006 ، إن معدل الزيادة في استهلاك الفرد من الطاقة يأتي حصيلة تفاعل معدل الزيادة في عدد السكان مع معدل الزيادة في إجمالي استهلاك الطاقة.[38]

2 – الأبعاد الاجتماعية

أ . نسبة الأمية في العراق

يَعدّ التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته وهناك مؤشرات عدة لقياس مستوى التعليم ليعبر عن البعد التعليمي للتنمية البشرية، ومنها نسبة الأمية بين البالغين ونسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة، وصافي القيد الإجمالي وغيرها.

بلغت نسبة الأمية بين البالغين 15 سنة فما فوق في العراق نحو (64.3 %) عام 1990 وانخفضت إلى (58.9 %)عام 2005 ، وهي بذلك تعد مرتفعة جداً إذا ما قورنت مع المعدل العالمي البالغ (20%) وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لنسبة الامية في الفئة العمرية (15-24 سنة)،إذ انخفضت النسبة من (59%) عام 1990 الى (53.5%) عام 2005.[39]

أما نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة الأولى كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ، فقد بلغت (88.1%) عام 2002 ، ثم ارتفعت قليلاً إلى (89 %) حسب مسح أحوال المعيشة لعام 2004 ، إلا إنها انخفضت بشكل حاد إلى (57 %) عام 2006 ويعود هذا الارتفاع في نسبة الأمية وانخفاض نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسة إلى أسباب عدة، لعل أهمها العامل الاقتصادي وانصراف الأطفال إلى العمل بشكل غير مشروع للتصدي لمطالب الحياة، وإلى الوضع الأمني وحالات التهجير القسري سواء أكانت داخل العراق أو خارجه، فضلاً عن ضعف الوعي الثقافي والشعور بإنعدام جدوى الحصول على الشهادة. وإذا أخذنا نسب الالتحاق بالدراسة على وفق الجنس والبيئة تكون الحالة أشد بؤساً، فيشير المسح لعام2006 الى أن نسبة الذكور الملتحقين بالدراسة وللمراحل الدراسية كافة نحو (58 %) والأناث (47 %) ، وعند المقارنة بين الحضر والريف نرى أن نسب الالتحاق بالريف (69 %) للمرحلة الابتدائية و(5%) للدراسة المتوسطة، مقابل (83%) و(47%) في الحضر وهذا يعكس ارتفاع نسب الهدر في التعليم العراقي.[40]

أمَّا على مستوى المحافظات فتبيّن لنا أن (محافظات ديالى وبغداد وكركوك) تحظى بأدنى معدلات للأمية حيث تتراوح بين(7%- 12%) ،في حين تشير التقديرات إلى أن أعلى معدلات للأمية توجد في(دهوك والسليمانية والمثنى وميسان والقادسية) فقد تراوحت(24%-31%).[41]

---

(1)Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) Annual Statistical Report2006.p49

(39) خالد علوش، السكان و التنمية، في الكتاب المرجعي للتنمية السكانية، وزارة التربية و صندوق الأمم ٢ ، المتحدة للسكان، دمشق، ١٩٩٣.ص2

(40) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية 2004، ج2، (مصدر سابق)، ص108.

(41) التحليل الشامل للامان الغذائي والفئات الهشة لعام 2007 ،ممتب اليونسكو،الامم المتحدة، ص2

ب.نسبة البطالة

غدت ظاهرة البطالة في العراق مشكلة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الإقتصادية وعن خلل إجتماعي على الصعيد الوطني حيث ،تَعدّ البطالة آفة إجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الإقتصادي.

ومن خلال دراسة واقع البطالة في العراق يلحظ بأنه لم تبرز هذه الظاهرة بمعدلاتها المتفاقمة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم السكان النشيطين اقتصاديا والتي لم تتجاوز معدلاتها 5% حسب احصاءات عام 1987 الا إن البطالة بعد عام 2003 اخذت تشكل هاجسا مقلقا للدولة بعد ان تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها بحيث تجاذبت اسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة الى ارتفاع الى 28% بحسب مسح تشغيل البطالة لعام 2003 ثم تراجع الى 18% عام 2006 والى 15% عام 2008 وهنا الانخفاض يُعزىَ الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 الهادفة الى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الامني كما ظهرت بيانات مسح التشغيل والبطالة ان معدلات البطالة بين الذكور الاعلى عام 2003 والبالغة (30.2%) وانخفضت الى (14.3%)عام 2008 في حين ارتفعت معدلات البطالة الاناث عام 2008 الى (19.6%) بعد أن كانت 16%عام 2003 .[42]

ج. الفقر

شكلت ظاهرة الفقر أحد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وباتت تضرب عمق البنى المؤسسية وتهدد النسيج الاجتماعي وآليات تماسكهما.كما إن الاهتمام بموضوع الفقر في العراق لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي، بسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقود الأربعة الأخيرة .

وبحسب خارطة الحرمان لعام 2006 اعتمدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تصنيفاً خماسياً وثلاثياً لمستوى المعيشة في العراق، فحسب التصنيف الثلاثي بلغت نسبة الأسر التي تعيش في وضع متدنٍ (31.2%)، والتي تعيش في وضع متوسط (44.8 %) والمتبقي يعيش في وضع عالٍ، .أما على وفق التصنيف الخماسي فقد بلغت الأسر المحرومة بشكل جدٍ منخفض(5.4 %) ، ومنخفض (25.8%) ومتوسط (44.8 %)ومرتفع (2 %) . ويظهر من هذه البيانات أن معدلات الفقر في القطر ظلت مرتفعة برغم من تباينها، وهذا يعود إلى الظروف الداخلية الصعبة التي يعيشها، مّما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر على وفق التعريف الدولي لخط الفقر تراوحها بين (25-40%) من السكان، بمعنى أن(10-12%) مليون نسمة يعيشون بدخل شهري قدره(50000) دينار.[43]

أمَّا فقر الزمن من منظور النوع الإجتماعي فتكمن أهمية هذا المؤشر في استخدام الوقت حيث إن الرفاه لا يقاس بمستوى دخل أو استهلاك الأفراد أو الأسر فقط، بل في حريتهم في تقسيم الزمن والتمتع بالوقت أيضاً. ولاشك في أن توزيع الزمن على الفعاليات يرتبط الى حد كبير بسوق العمل، كما إن الإبتعاد عن شبح الفقر يعني الى حد كبير ضرورة استثمار المزيد من الوقت في عمل منتج.[44]

3- الأبعاد البيئية

أ. نصيب الفرد العراقي من الأراضي الزراعية

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالمتر المربع من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة على مستوى العراق ، اذ انخفض من(5182) متراً مربعاً للفرد الواحد عام 1970 الى (2385) متراً مربعاً للفرد في عام 1998. بصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة الى الانخفاض ويرجع تفسير ذلك الى:[45]

1- **ارتفاع معدل النمو السكاني.**

2- **تدهور وفقدان الاراضي الصالحة للزراعة سواء أكان ذلك بسبب التوسع الافقي للمدن أو لأسباب شق الطرق وبناء المنشآت، او نتيجة تعرية التربة او استخدام اراضي بشكل مستمر او استخدام الاسمدة**

---

(42) السكان في العراق دراسة تحليلية،عبد الغفور الاطرقجي،ومهيب كامل فليح الراوي،مجلة المخطط والتنمية ،العدد25، 2012،ص166

(43)التقرير الستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية2008 ،ص290

(44) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006.

(45) تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا،اللجنة الاقتصاىدية والاجتماعية لغرب اسيا ،الامم المتحدة ،نيويورك2001،ص21

بشكل المفرط بحيث أدى الى انخفاض انتاجية الاراضي أي تدهورها. وهذا بدوره ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة.

ب. حصول السكان على مياه الشرب المأمونة

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007 إلى أن (83.7%) من السكان يمكنهم الحصول على مصدر محسن للمياه من الشبكة الهامة للمياه ، (97.5%) في الحضر و (50.3%) في الريف، ولكن(12.5%) منهم يحصلون على المياه من هذه المصادر بصورة مستمرة.[46] في حين بينت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2006 أن الماء الصالح للشرب يتاح لنحو (79.2%) من السكان، (91.9%) في الحضر مقابل (57.0%) في الريف، ، كما وأظهرت نتائج المسح البيئي في العراق لسنة 2010 أن نسبة المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعموم العراق قد بلغت(78.7%).[47]

ج. التغير في مساحة الغابات:

يشير هذا المؤشر الى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات في العراق كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للقطر ، فقد عانت هذه المساحات من إهمال متواصل ،حيث بلغت نسبة مساحة الأرض المكسوة بالغابات وفاقاً للإحصاءات الصادرة عام 1990 تعادل 4% من المساحة الكلية ، وقد بقيت هذه النسبة على ما هي عليه عام 2007 وقد يُعزى ذلك إلى القطع الجائر والحرائق والرعي الذي أدى إلى تآكل الغطاء النباتي في بعض الغابات وتعرضها للجفاف بين الحين والآخر، مما زاد من حالات الانجراف والتعرية وكثرة الترسبات في أحواض الأنهار،فضلاً عن التغيرات السلبية في الظروف البيئية طوال تلك المدة .[48]

4 - الابعاد المؤسسية

أ. خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 نسمة:

بلغت خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 نسمة (5.1) في سنة 2007، وزادت هذه النسبة الى (6.1) خطاً لكل 100 من السكان في سنة 2010. . وزادت المكاتب من (288) مكتباً و(292) مركزاً في سنة 2007 الى (299) مكتباً و(315) مركزاً للاتصالات في سنة 2010 [49]

ب.المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:

يعكس هذا المؤشر تقدم وسهولة عملية الاتصال، والإفادة من تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي. وقد شهد مؤشر عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 من السكان ارتفاعاً كبيراً، حيث بلغ متوسط عدد الهواتف النقالة لعام 2007 (39.1) بحسب آخر مسح أسري ثم ارتفع عام 2010 الى (71.7) لكل 100 شخص .

ج. الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:

تَعد عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان البلد مقياساً لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته. وكثافة الحواسب الشخصية مهما يكن معدلها، هي شرط مسبق لتوصيل الانترنيت.وقد بلغ عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة في العراق (3.6) في سنة 2004. وزادت عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة في سنة 2008 الى (13.7).

د. مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة:

يَعدّ استخدام الإنترنت من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي وبناء مجتمع المعلومات. وقد بلغ عدد مستخدمي الأنترنت (11.4) شخصاً لكل (100) شخصاً من السكان لسنة 2007 حسب تقارير مديرية احصاءات النقل والمواصلات .في حين انخفضت النسبة الى (5.9) شخصاً لكل (100) شخص من السكان في سنة 2008 ، وزادت مقاهي الانترنيت (454) وعدد المنازل المشتركة في خدمة الانترنيت (107122) عدا اقليم كردستان في سنة 2007 الى (497) مقهى و(80991) مقهى في سنة 2010[50] اما بانسبة لتوزيع الافراد الذين يستخدمون الانترنت على مستوى المحافظة . تبين ان محافظة بغداد تحتل المرتبة الاولى 7.9 % تليها محافظة الانبار 7.2% واقل نسبة كانت محافظة المثنى 1.7%.

---

(46)المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007، صفحة 123

(47)المسح البيئي في العراق لسنة 2010 (المياه.المجاري .الخدمات البلدية)،ص10

(48) جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا .مصدر سبق ذكره، ص 19.

(49) وزارة التحطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات الاتصالات والبريد لسنة 2010،

(50)الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح مقاهي الانترنيت لسنوات 2010،2007،ص2

المحور الثالث

واقع العلاقة بين السكان والتنمية في العراق للمدة (1997-2011)

إن تحليل الواقع الديمغرافي للعراق على امتداد ربع قرن من الزمن يقدم لنا صورة واضحة عن طبيعة التغيرات السكانية المعاصرة والتي أبرزها الزيادة السريعة للسكان. إنَّ هذه الزيادة السكانية المتحققة ما هي إلا نتيجة مباشرة وأولية للتحسن العام في الوضع الاقتصادي وما ترافق مع ذلك من نمو في الدخل القومي واتساع نطاق الخدمات الصحية وازدياد الوعي الصحي بصورة ملحوظة وغير ذلك من العوامل المرافقة لعملية التنمية والناتجة عنها في آن واحد بحيث يمكننا القول إن ارتفاع معدل النمو السكاني هو واحد من أهم مفرزات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن الآثار السلبية أو الإيجابية لهذه الزيادة هذا من جانب .

ومن جانب اخر فإن دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها معطيات الحسابات الاقتصادية القومية لقطرنا تقودنا إلى نتيجة لم تعد خافية على أحد ألا وهي أن قطرنا وخلال ربع قرن من الزمن قد قطع أشواطًا على مسار التنمية - على الرغم من أزمة الحصار الاقتصادي والحروب التي جرت على القطر وأثرت بشكل مباشر على وتائر التطور والتنمية في قطرنا .

ولكثرة المتغيرات السكانية والتنموية وعدم إمكانية الباحثة الإحاطة بها جميعها ومعرفة تأثيراتها المتبادلة وذلك لخضوعها لأكثر من قانونية واحدة أو ضابط منفرد سوف نحاول إلقاء الضوء على أهمها مستندين بذلك إلى معطيات المجموعات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء العائدة للمدة (1997-2011) وبعض المصادر الأخرى وهي على النحو الآتي:

1- معدل الزيادة السنوية للسكان:- انخفاض معدل الوفيات وبشكل خاص معدلات وفيات الأطفال والرضع حيث تشير الإحصائيات الديمغرافية الى انخفاض معدل وفيات الاطفال من122 حالة لكل 1000 مولود حي عام 1997 الى38 حالة لكل 1000 وفاة عام 2011[51]. أما فيما يخص معدل وفيات الرضع فإنه هو انخفض من35 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2006 إلى 24 حالة عام 2009.

2- ارتفاع معدل الولادات وعدم مسايرتها الانخفاض في معدلات الوفيات بشكل عام مع ضرورة الإشارة إلى ميل هذا المعدل للانخفاض خلال المدة (1997-2011) ، وعلى الرغم من ذلك فإنه يبقى واحدًا من معدلات المواليد المرتفعة في العالم، اذ تشير الإحصائيات الى أن معدل الولادات للسكان قد بلغ (36.0%)عام2005،ثم انخفض الى (31.3)بالألف ثم الى (31) بالألف ثم انخفض الى(28.81) بالالف للمدة المذكورة على التوالي.[52]

أما فيما يخص معدل الولادات فإن أغلب الباحثين الديمغرافيين يؤكدون أنه ومع تقدم المجتمع خطوات على طريق التنمية تنخفض معدلات الوفيات بسرعة أكبر من معدلات المواليد نظرًا لارتباط الأخيرة بجملة من العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية، وهذه العوامل لا تتغير إلا مع تقدم المجتمع أشواطًا بعيدة على مسار التنمية، وهذا ما يؤكده واقعنا الديمغرافي الذي يميل معدلات الولادات إلى الانخفاض الى(28.81 %)2011.

واذا انتقلنا الى أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة الحركة الطبيعية للسكان الا وهو معدل الخصوبة السكانية حيث يَعدّ المجتمع العراقي كواحد من المجتمعات العربية الاسلامية والمجتمعات النامية ذات الخصوبة العالية ، غير ان المتتبع للاحصاءات الرسمية الحاضرة والتوقعات المستقبلية يمكن ان يستشف ان معدلات الخصوبة آخذة في الهبوط ، ولعل ذلك راجع الى العلاقة الوثيقة بين التطور ببعديه الثقافي والمادي، لكن انخفاض معدل الخصوبة بشكل كبير في المدى المنظور هدف غير واقعي وليس بالمستطاع في هذه المدة القصيرة بالنظر لفاعلية تأثير العوامل المشجعة للخصوبة العالية فزيادة النمو الحضري لم تؤد بالضرورة إلى أن يميل السكان إلى التفكير بواقعية وعقلانية أكثر لأن يكون حجم العائلة متوازناً مع ما هو متاح لها من إمكانات مادية ومستوى من الدخل يضمن لها أن تعيش برفاهة .فإذا ما تداخلت كل هذه المؤشرات مدعمة بارتفاع المستوى الثقافي، وزيادة فرص عمل المرأة بأجر نقدي وتزايد تحصيلها العلمي واستقلالها الاقتصادي فإن كل ذلك سيسهم إسهاما فاعلاً في انخفاض الخصوبة في القطر في المستقبل.

---

(51) - تفصيل البيانات راجع:
الجهاز المركزي للاحصاء ، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الأنمائية للألفية 2010، مصدر سبق ذكره ، ص 23.

(52)المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،العدد السادس والعشرون،جدول 1-3 .ص1متوفر على الموقعhttp://css.escwa.org.lb

أما فيما يخص العوامل المؤدية لظاهرة انخفاض معدل الخصوبة بالنسبة للسكان في قطرنا فيمكن حصرها في مجموعتين أساسيتين وهي على النحو الآتي:-[53]

- المجموعة الأولى العوامل الاقتصادية:

يمكن توضيح تأثير العامل الاقتصادي في الخصوبة السكانية في القطر من خلال تقسيم الأسر على مجموعتين أساسيتين، وذلك على وفق مؤشر الدخل.

أ. الاسر ذات الدخل المحدود :إن تدني مستوى الخصوبة لدى هذه المجموعة من الأسر ناتج عن انخفاض دخلها الشهري بحيث أصبحت عملية زيادة عدد أفرادها أمرًا غير مستحب ويحمل في طياته الكثير من الأعباء المالية يصعب عليها تحمله، وهذا ما نراه على أرض الواقع ونتيجة الممارسة اليومية. ولو ان الواقع يشير الى العكس من ذلك فالمجتمعات الفقيره مجتمعات قدرية تفند فكرة تحديد النسل.

ب. اما بالنسبة للأسر ذات الدخل غير المحدود :إن تدني مستوى الخصوبة لدى هذه المجموعة من الأسر ناتج عن تحسن مستواها المعاشي وزيادة مدخوليتها، وذلك من خلال التأثير غير المباشر والسلبي لزيادة الدخل في الخصوبة عن طريق(التعليم والصحة).

- المجموعة الثانية: العوامل الاجتماعية

ومن اهمها:

أ . ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض نسبة الأمية

يعد التعليم حجر الزاوية في تمكين المرأة لأنه يمكنها من الاستجابة للفرص المتاحة لها وتحدي الادوار التقليدية المفروضة عليها ، فتعليم المرأة أساس لدمجها في برامج التنمية وأساس لوعيها بالتنظيم والتحكم بخصوبتها . له الاثر الإيجابي في التخفيف أو الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز إحساس المرأة باحتياجاتها ومنظوراتها الصحية وقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ذلك أن وعي المرأة بقضايا الصحة الانجابية له فوائد إيجابية للمرأة ذاتها ولأسرتها وللمجتمع بشكل عام ، وتبعاً لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء فقد تطور التعليم الابتدائي تطورا ملحوظا في مؤشراته الكمية ، إذ يلحظ ارتفاع أعداد التلاميذ من (3029386) طالباً وطالبة عام 1997 لتصل الى(3128368)عام 2005 ، كما رافق ذلك زيادة في أعداد المدارس لترتفع من (8333) مدرسة عام 1997 لتصل الى(11129) مدرسةعام 2005 ،كما رافق ذلك زيادة في أعداد الهيئات التعليمية للمدة نفسها لترتفع من (141935) معلم ومعلمة لتصل الى(234139) عام 2005.

كما شهد القطر نشاطًا واسعًا من قبل الدولة موجهًا لمحو الأمية فقد تم تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار وحققت نجاحا ملموسا ، وهناك مايشير الى زيادة مستقبلية متوقعة فى الانفاق على التربية والتعليم ، حيث بلغت نسبة الانفاق على التربية والتعليم عام 2006 (4.9%) ثم ارتفعت نحو (10.14%) من ميزانية الدولة وهذا انعكس بشكل ايجابي على تحسن الوضع الاقتصادي للمعلمين والمدرسين والأساتذة الجامعيين. وقد شكلت نسب الإنفاق على التعليم الابتدائي ورياض الأطفال نسبة (48.16%) من مجموع الإنفاق على التعليم لسنة (1997)، فيما بلغت هذه النسبة (53.11%) من مجموع الإنفاق على التعليم لسنة (2005).[54]

إن هذه المؤشرات كافة وإن دلت على شيء فهي تدل على القفزة النوعية والكمية التي حققها قطرنا في مجال التعليم ونشره بين أفراد المجتمع مما أثر تأثيرًا كبيرًا وواضحًا في معدل الخصوبة وساعد على تخفيضه إذ إنه وعلى الرغم من ارتباط الخصوبة في مجتمعنا كثير من العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية إلا أنه يمكننا التماس التأثير السلبي للتعليم فيها من خلال انخفاض نسب الحصوبة في قطرنا.

4. إن من أهم المتغيرات الاجتماعية التي اسهمت إلى حد كبير في تخفيض معدل الخصوبة هي زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، فالمرأة اليوم في مجتمعنا تختلف نوعيًا عن المرأة التي عهدناها قبل خمس وعشرين سنة فهي اليوم لاتكتف بضلوعها بدور الأم والمربية بل تنطلق من عزلتها وتحطم قيود الجهل والتسلط لتضع يدها بيد الرجل مساهمة معه في البناء والتنمية، بحيث أصبحنا نرى مشاركتها واضحة وجلية

(53) وسن عبد الحسين. محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة . الكتاب السنوي .لمركز أبحاث الطفولة والأمومة. المجلد الخامس .الجزء الثاني 2010 ،ص 69

(54) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، (2007).

في مختلف الأنشطة الاقتصادية في مجتمعنا،[55] وهذا يمكن رؤيته من خلال مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فقد بلغت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة نحو 17 ٪ وهي نسبة وان كانت متدنية مقارنة مع الشريحة نفسها في معظم الدول المجاورة للعراق حيث بلغت هذه النسبة في الكويت (29%) وسوريا (18%) .[56]

"تَعدّ القوى السكانية العاملة المؤشر الحقيقي لتلك القوة البشرية، إذ إن البيانات المتعلقة بالقوى العاملة لها أهمية كبيرة في تقييم مجمل الوضع السكاني في المجتمع ولاسيما إمكانية المساهمة السكانية في قوة الاقتصاد وتأثيرهم الحاسم فيه والتي تترك آثارها في النمو السكاني و يحمل هذا التأثير للوهلة الأولى طابعًا انسيابيًا طرديًا ولكن عند تحليله نراه يأخذ طابعًا آخرًا دراماتيكيًا يستدعي الوقوف عنده وتحليله حيث ثمة علاقة طردية ومباشرة بين كل من ازدياد عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل .[57]

إن حجم القوى العاملة في المجتمع تتأثر بمجموعة من الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية كما تتوقف قوة العمل ونسبتها إلى القوة البشرية أو عدد السكان على مستوى تطور المجتمع وإمكانياته الاقتصادية وفرص العمل الجديدة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه المجتمع من خلال تعليم المرأة وتأهيلها ... إلخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحقيق نجاحات على طريق التنمية إنما يتوقف إلى حد كبير على رفع معدلات النمو الاقتصادي و نوعية قوة العمل المساهمة في عملية الإنتاج الاجتماعي .فالزيادة الهائلة في عدد مدارسنا وطلابنا وخريجي المعاهد والجامعات بمختلف فروعها والتطور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل لدينا وهذا ما يؤكده الواقع لنا لا بد أنه اسهم ويسهم في تغيير البنية النوعية لقوة العمل في مجتمعنا، وهذا ما كان له بالغ الأثر في تقدمنا أشواطًا على طريق التنمية المنشودة.

وإذا كانت الانجازات المذكورة سابقاً ذات دلالة على التطور المتحقق في مستوى معيشة الانسان في العراق بفرض أنها تمثل خدمات يحصل على بعضها مجاناً أو برسوم مجزية (التعليم ، والصحة..الخ) وبعضها الأخر بمقابل ، إلا إن متوسط دخل الفرد يظل هو المعيار الاقتصادي المعوّل عليه في قياس درجة تطور الأداء الاقتصادي ، حيث تشير البيانات الى ان العراق قد تمكن من تحقيق إنجازات هامة في هذا الاتجاه ، بدليل أن معدل النمو المتحقق خلال 2002 بلغ (1604652) بالأسعار الجارية ثم ارتفع ليصل إلى (2288741)عام 2005، ثم الى (3274233)عام 2006 وذلك بفضل إنتاج النفط والبدء بتصديره.[58]

إن نظرة تحليلية للواقع الديمغرافي والاقتصادي في العراق خلال الربع قرن الأخير من الزمن والذي تم عرضه تثبت للجميع ودون أدنى مجال للشك أن معدلات النمو العالية للسكان لا تشكل عائقًا أمام حركة التنمية فيما إذا هيأت لها الظروف المناسبة للمشاركة في عملية البناء التنموي، لأن علاقة السكان بالتنمية في العراق لا تعكس نقص الموارد بل سوء استغلال الموارد أو سوء توزيعها وبذلك يختلف العراق عن دول عربية كثيرة.

ان مشكلتنا تنموية وليست سكانية في المقام الاول ،بعبارة اخرى يجب ان نركز جهودنا نحو رسم الجذور الممكنة للنمو والتطور الاقتصادي ...ولاسيما في حالة مثل العراق الذي يعاني من الظروف الصعبة التي تواجهه في اعادة البناء والنهوض والتي تستلزم بدورها مبالغ استثمارية لاعادة تأهيل البنى التحتية واقامة المشاريع التنموية حيث وكما هو معروف يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي الجانب حيث يحتل فيه القطاع النفطي نسبة تفوق (60%) من تكوين الناتج المحلي الاجمالي وان هذا الطابع الريعي يضعف العلاقة التنموية الى ابعد الحدود لاسيما اذا اقترنت بعدم الكفاءة في الاستخدام الموارد ثم ان الموارد الناضبة عموما لا توفر القاعدة السليمة لارساء اسس التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الاجيال القادمة من السكان مالم يندرج فهم العلاقة بين السكان والتنمية في وعي صناع القرار الاقتصادي الذي تجسده الخطط والبرامج التنموية بعيدة المدى وهو مالم تلتفت اليه الدولة بعد.

---

(55) معتز نعيم النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة. مجلة جامعة دمشق-المجلد الخامس عشر -العدد الأول -١٩٩٩.ص151

(*)إن القوة البشرية كمفهوم ديمغرافي يشير إلى مجموع السكان القادرين على العمل وهم في سن العمل.

(56)الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مسح القوى العاملة 2007.

(57) Organski, A.F.K, World Politics, 2nd Edition, Alfred A. Knop F, NewYork, 1968, P202

(58) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية،2008 مصدرسبق ذكره،ص41

(*) صافي التجارة الخارجية (الاستيرادت- الصادرات) من الغذاء في تلك الفترة كما وتعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى الوطني.

المحور الرابع
الركائز التي تنطلق منها السياسة السكانية المستدامة في العراق

إن السياسة السكانية المقترح تطبيقها في العراق ترمي بدورها إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والمسائل المرتبطة بها وذلك عبر مجموعة من الخطط والبرامج التنفيذية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة أفضل للسكان و'يَعدّ هذا هو الهدف النهائي للدراسة.

ان السياسة الوطنية للسكان ومضامينها وأهدافها تقوم على الاستطلاع الدقيق لمحددات ومؤشرات الإشكالات السكانية في حاضر ومستقبل العراق وفي سياق هذا الاستطلاع برزت معالم أساسية وواضحة للقضية السكانية تتلخص مجملها بالآتي :- [59]

أ- فهم المخاطر الناجمة عن التفاعل السلبي للجانب الكمي للسكان حجمًا وتركيبًا وتوزيعًا حاضرًا ومستقبلاً ،حيث لايزال معدل الخصوبة مرتفعاً في العراق (4.3) برغم من التراجع الذي طرأ خلال السنوات الماضية.

ب-إشكالات وتحديات نوعية الحياة السكانية التي لاتزال متدنية على وفق المعايير الدولية المتعارف عليها وتتجسد في الأمية المرتفعة خاصة في أوساط الإناث وتدني المستوى الصحي والمعيشي الذي مازالت دون التطلعات الحضارية للسكان. شهدت تغيرات حركة السكان غير مسبوقة ليس فقط بفعل الاتجاهات الطبيعية لانماط الهجرة الداخلية والخارجية، ولكن بفعل عوامل قسرية رافقت الحروب والنزاعات المسلحة واعمال العنف.

ج. تحديات البيئة المحيطة بالإنسان وتلوثها ومخاطرها والتي تتفاقم في الحضر والريف وتخضع للتحولات المناخية ونضوب مصادر المياه ، واتساع الفجوة الغذائية .

و'تَعدّ هذه المعالم من الملحات التي تفرض على مؤسسات الدولة المعنية وعلى رأسها اللجنة الوطنية للسياسات السكانية إعداد وبلورة السياسة الوطنية للسكان ، وهي أكثر قناعة بأنها مدخل حضاري لخلق ضمانات كافية لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وغاياتها في تناسق كامل مع متطلبات التنمية المستدامة واستراتيجيات الرؤية الوطنية المعدة من قبل وزارة التخطيط.

إن السياسه السكانية في أي مجتمع يجب أن تنطلق من ذاته وأن ترسم خطوطها بوضوح وفاقاً لتاريخ أبناء المجتمع و حضارتهم و أعرافهم لأن السياسة السكانية مرآه للواقع السكاني بكل خصائصه ومؤشراته و اتجاهاته . وتبعا لذلك فان السياسة السكانية لايمكن استيرادها من مجتمع الى آخر الا اذا كان المجتمع المصدر مماثلا تماما للمجتمع المستورد.[60]

ويمكن الاشارة الى أن مبادئ السياسة الوطنية للسكان ترتكز على روح الشريعة الإسلامية وقيم وثوابت المجتمع المنصوص عليها في الدستور والمواثيق المصادق عليها من قبل جمهورية العراق، والتي يمكن استعراضها بالآتي:- [61]

1. تستمد السياسة والاستراتيجية الوطنية للسكان مرتكزاتها الرئيسية من أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور والميثاق الوطني. إن الإنسان هو أهم وأثمن الموارد فقد كرمه الله في كتابه العزيز بقوله تعالى ((ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) [62] وكفل له الدستور تكافؤ الفرص سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا دون تمييز.
2. ترتكز السياسة والاستراتيجية الوطنية للسكان على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنسجم في منطلقاتها مع قيم المجتمع التي تحكم مسيرته السياسية والتنموية بما يحقق طموحاته وتطلعاته نحو حياة أفضل. والتأمين على حرية الإنسان وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة. كما ان إنعدام التنمية لايبرر الإنتقاص من حقوق الإنسان ولابد من التنمية لإنجاز حقوق الإنسان وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة .وأهمية تطبيق معايير حقوق الإنسان على كل جوانب البرامج والسياسات السكانية الحرية والمساواة في الكرامة والحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة.

---

(59) التقرير الوطني الاول حول حالة السكان، مصدر سبق ذكره،ص9

(60) عبد الله حمادي ،السكان والقوى العاملة، مجلة اقتصادي العرب- العدد—8759 ،2012،ص5-7

(61) التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان، مصدر سبق ذكره،ص184

(62) سورة الاسراء،اية"70"

3. مراعاة التوازن بين المتغيرات البيئية والسكانية مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة والمتداخلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وانعكاساتها.حيث تتطلب التنمية المستدامة الإعتراف بالعلاقات التبادلية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها إدارة سليمة للوفاء بالاحتياجات الضرورية للأجيال الحالية من دون الإضرار بالوفاء بإحتياجات الاجيال القادمة.
4. حق الإنسان في التمتع بالصحة الكاملة عقلياً وبدنياً، وعلى الدول أن توفر خدمات الرعاية الأولية بما في ذلك الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية التى تشمل تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. وحق الأسرة في إنجاب العدد الذي تراه مناسبا من الأطفال والحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من اتخاذ قرارها بكامل حريتها بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وحضارة المجتمع وقيمه.و وضوح الرؤية فيما يخص منهج الصحة والحقوق الإنجابية،من خلال التناغم بين السياسات الصحية والحركة لدولية الحالية التى تدعو إلى وضوح العدالة الصحية في صدارة المسؤولية المشتركة لسياسات الدولة التي تتسق تماماً مع منهج الصحة الإنجابية ويفتح المجال للتأكيد على المسؤولية المشتركة للسياسات الاجتماعية، كما يرتبط أيضاً بالنظر الى علاقات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كهدف في حد ذاته وركيزة أساسية لنجاح برامج الصحة الانجابية وبرامج تنظيم الاسرة والتى قد تكون إطاراً مناسباً لتوصيف الواقع السكاني الحالي وأهم تحدياته وتحقيق أهداف السياسة السكانية وأهمية تكامل سياسات التنمية والسكان.
5. توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة والخدمات الإجتماعية، والإهتمام بالفئات المهمشة خاصة الفقراء وكبار السن والمعاقين.
6. الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع لذلك يجب تعزيزها .ويجب أن يقوم الزواج على الرضى الحر بين الطرفين وان يكون الزوج والزوجة شريكين على قدم المساواة.
7. تَعدّ الإنصاف والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها أحد دعائم السياسة الوطنية للسكان(63)

ومن أجل خلق سياسة سكانية ناجحة لابد أن تأخذ بالحسبان النقاط الآتية:

1. تطبيق مبدأ العدالة في توزيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على فئات وشرائح المجتمع كافة وليس لبعض المحافظات دون غيرها.
2. الحد من الهجرة بين المحافظات لاسيما بين الريف والمدينة ،وخلق حالة من التوازن السكاني بين المحافظات ،وهذا يتطلب توافر فرص عمل في المحافظات التي تفتقر الى فرص العمل وتنمية مستوى الخدمات فيها.
3. ضرورة دعم القطاعات المولدة للدخل كقطاع الخدمات (القطاع الاكثر توليدا للدخل) والاستثمار عمودياً بتحسين مستوى الخدمات بأنواعها مما يؤدي الى مضاعفة المساهمة في توليد الدخل لما لها من اثر في الاستثمار، والفرد، والتنمية ،وإعادة استثمارها في قطاعات اخرى كالصناعة والزراعة.

إن التنمية المستدامة هي مفتاح الوصول إلى مرحلة التحول الديموغرافي الذي يسمح بانفتاح النافذة الديموغرافية والوصول بمعدلات الخصوبة إلى مستوى الإحلال المأمول وذلك لن يتأتى إلا في ظل وجود بيئة تعليمية وثقافية وصحية وسياسية فضلاً عن مستويات معيشة لائقة وفرص عمل منتجة وفاعلة كما يجب ان لا ننسى أهمية دور الإعلام بأن يكون مدركاً لخطورة النمو السكاني المتسارع والذي يختزل نتائج النشاطات الاقتصادية وما تحققه من نمو وتقدم. فضلا عن توفير التمويل والدعم والتنسيق وتضمين الأبعاد السكانية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الأساس في توفير فرص النجاح الحقيقية. وبغير ذلك فإننا سنبقى نراوح مكاننا ، وتعجيل إجراء التعداد السكاني الدوري بوصفه إحدى الركائز الأساسية لصياغة خطط وبرامج التنمية فضلاً عن أهميته الكبيرة في نجاح رسم السياسات السكانية والخطط التنموية بفرض إن توافر البيانات والمعلومات عن اوضاع السكان واحوال المعيشة واحتياجاتهم الاساسية تأتي بها اولوية الخطط التنموية وبرامجها ، فضلاً عن توافرها بشكل دوري يسمح بمعرفة المتغيرات التي تطرأ على أوضاع الفئات السكانية يسهم في خدمة عملية التخطيط السليم والمستقبلي للسياسات التنموية وتحسين الخصائص السكانية.

وختاماً يمكن القول إن حشد وتعبئة المدخرات الوطنية لزيادة الاستثمارات زيادة ملموسة من شأنه أن يرفع مستوى التصنيع ويفتح المجال لفرص العمل في القطاعين العام والخاص ما يؤدي إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الطلب على قوة العمل بما يفتح المجال واسعاً للارتقاء بأحوال السكان ويوافر الموارد للتوسع الكمي والكيفي في مجالات التعليم والتدريب والقضاء على الاختلالات

(63) هدى رشاد. التحديات السكانية والسياسات المطلوبة في مصر المستقبل.القاهرة.2011،ص7.

الهيكلية في سوق العمل، حيث ثمة تفاعل وتأثير متبادل بين القضايا السكانية والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تبينها دراسة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي .

الاستنتاجات

1. تبين من عرض مضمون الدراسة الحالية بأن ثمة علاقة متصلة ومتشابكة ووثيقة بين السكان و التنمية تجلت في تأثير النمو الاقتصادي في حركة و اتجاهات السكان في العراق من جهة ، و كذلك اثر السكان في مسيرة التنمية في العراق من جهة اخرى . وعليه فإن المعطيات الديمغرافية لمجتمع ما تسهم - وإلى حد كبير - في تحديد ملامح تطوره التنموي. كما أن الوضع التنموي للمجتمع يسقط تأثيراته على حالته الديمغرافية من خلال تأثيره في عناصر التغير السكاني.
2. التنمية عملية مستمرة ودؤوبة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادية، إذ إنه ومع الدور الحاسم والأساس للعامل الاقتصادي في التنمية هناك عوامل أخرى اجتماعية - بشرية وحتى وبيئية لا بد أن تؤخذ بالحسبان في أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها.
3. العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكن القول إن أيا من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلا أو منعزلا عن العناصر الأخرى سكانية كانت او اقتصادية او بيئية الأمر الذي لايدع مجالا في ان نجعل من أحدهما ان يكون تابعاً للآخر فالعلاقة متداخلة ومتشابكة بينهما.
4. المجتمع العراقي مجتمع فتي، و'تَعدّ معدلات النمو السكاني مرتفعة نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة. وان نسبة الإعالة السكانية مرتفعة فنسبة الأطفال مرتفعة ويشكل الشباب فرصة وتحدياً مهماً. ومن المتوقع أن يشكل ذلك ضغطاً كبيراً على الخدمات الأساسية في المستقبل ويضع عبئاً إضافيا على عمليات إصلاح وتنمية القطاعات الخدمية لا سيما التعليم والصحة والبنية التحتية.
5. يشكل سوء التوزيع الجغرافي للسكان وعدم توازنهم بين المحافظات وتركزهم في مراكز المحافظات حيث توافر الخدمات وفرص العمل انعكاسا سلبيا على التنمية ،اذا تخلق مثل هذه الحالة الطبيعية الصعبة والمعقدة ارتفاعا في تكاليف انشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية والانمائية .
6. 'يَعدّ الفقر من أهم المحددات التي تؤثر في معدلات الالتحاق بالتعليم الأبتدائي وربما يعد التحدي الأهم الذي يواجه محدودي الدخل، حيث إن تردي الأوضاع الأمنية وعدم استقرار الأوضاع السياسية ترك آثاراً سلبية في المسيرة التعليمية .

التوصيات

1. ان يصار الى سياسة سكانية رشيدة تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة من خلال تشكيل مجموعات عمل من الخبراء والمتخصصين والمهتمين بالقضايا السكانية ،لتحليل الواقع السكاني والاتجاهات والتوقعات المستقبلية على وفق الموارد المتاحة ويكون هدفها في الامد الطويل التأثير في معدل الخصوبة الكلي ومن ثم معدل النمو السكاني بإتجاه تنازلي لكي يتسنى للعراق التمهيد للدخول في منطقة الهبة .
2. تبني ستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تـأخذ زمام المبادرة لتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين المحافظات من جهة والريف والمدينة من جهة اخرى.
3. تبني سياسة تشغيل ذات اهداف مصنفة بحسب النوع الاجتماعي بحيث تتناسب مع الارقام الديمغرافية للسكان والتي وجدنا ترتفع نسبها للاناث مقابل الذكور وبذلك تتصدى هذه السياسة لارتفاع معدلات الاعالة وارتفاع معدلات البطالة وتوطن الفقر في الريف والاختلالات في توزيع قوة العمل بين الحضر والريف يضمن اندماج البعد السكاني بشكل عام والمراة بشكل خاص في العملية التخطيطية والسياسات الوطنية.
4. مراقبة حركة السكان بين الريف والمدن، وتحجيم ظاهر التحضر العشوائي والسريع ومن خلال القضاء على الأسباب الموضوعية لهذا التحضر . عن طريق توزيع ثمار النمو على كافة المحافظات والمناطق ومن خلال التمسك بمبدأ التنمية المتوازنة .
5. ضرورة الاعتماد على سياسة التنمية المستدامة التي تأخذ بالحسبان تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة على مستوى الاقتصادي والاجتماعي من دون الحاق الضرر بالبيئة وفي هذا المضمون لابد ان يقوم الدور الاعلامي في نشر معالم فكرة التنمية المستدامة
6. من اجل تحقيق التنمية والارتقاء بنوعية الحياة للسكان ينبغي العمل وعلى المستوى الكلي للحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة التي يكون من شانها تحقيق درجة عالية من التوازن بين الحاجات والإمكانات.

7. لابد من رفع كفاءة الاقتصاد العراقي من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار بما يحقق زيادة في مستوى الانتاجية والناتج ويضمن تغطية الزيادات الحاصلة في الطلب الكلي الفاعل للفئة المستهلكة والمنتجة معا، ويقلل الضغط على الموارد الاقتصادية.
8. ضرورة اصلاح هيكل النظام الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد السلعي- الخدمي التقليدي الهش إلى اقتصاد المعرفة، وتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الحديثة، وتنمية رأس المال البشري.. والإفادة من تجارب الدول الناجحة ، مما يساعد في حلّ كثير من المشكلات التنموية.
9. زيادة فاعلية برنامج تنمية الشباب من خلال تبني نهج تكاملي لربط اهداف البرنامج بعضها ببعض وتطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفاقاً للحاجات المستجدة وبما يؤمن مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني في حل مشكلات الشباب.
10. السعي إلى تمكين الفئات الهشة وإتاحة الفرص البديلة لهم للاندماج في المجتمع وتقديم الرعاية اللازمة لمساعدتهم لتأدية ادوار ايجابية في العملية التنموية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. عبد الحسين زيني ،.الإحصاء الديموغرافي ، جامعة بغداد مطبعة العاني ،1969 ص5
2. آدموف .واخرون .القاموس الاحصائي .دار الاحصاء للنشر .موسكو .1965 .ص108
3. المنجد في اللغة .دار المشرق .بيروت .لبنان.ط22. 1975 .ص342
4. محمد علي الفرا.مشكلة انتاج الغذاء في العالم . الكويت .1979 .ص15.
5. أحسان محمد الحسن ،المجتمع الانساني طبيعته و مقوماته ، دراسات في المجتمع ، ط 1مطبعة كتابكم .عمان الاردن .1985 .ص24.
6. عبد المنعم عبد الحي .علم السكان (الاسس النظرية و الابعاد الاجتماعية). المكتب الجامعي القاهرة 1985. ص13.
7. محمد متولي ،الجغرافية السياسية ،مطبعة المعهد العلمي،القاهرة1958،ص91
8. جراهام كنيلوتش : ترجمة محمد سعيد فرح تمهيد في النظرية الاجتماعية : تطورها ونماذجها الكبرى دار المعرفة الجامعية.1990 ص120
9. (علي عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، ص100-101
10. (علي عبد الرزاق حلبي ،علم اجتماع السكان ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت 1983،ص،ص47-48
11. اللجنة العالمية والبيئة – مستقبلنا المشترك – ترجمة كامل عارف ،سلسة عالم المعرفة الكويت 1989
12. عبد المنعم احمد شكري – التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق متوفر على موقع www.chem.unep.ch/mercury/OEWG2
13. هشام سالم الربيعي .اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا .اطروحة ماجستير جامعة بغداد .كلية الادارة والاقتصاد.2002 .ص55
14. التقرير الوطني الثاني.تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 . ص24
15. (6[1]) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية ، 2008 ، ص 66.
16. عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد52 ،2000 ،ص 156-157 .
17. العلاقة بين السكان والتنمية من أكثر العلاقات اشكالية في المجتمعات المعاصره متوافر على موقع http://cosit.gov.iq/press
18. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ، 2010 -2014،بغداد،2009 ،ص35
19. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق للسنوات(2006،2007،2008،2009).
20. المرأة العربية .اتجاهات وإحصاءات .مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر).الأمم المتحدة .نيويورك 1998 ص24.
21. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،تقرير مسح اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات لسنة 2010، ص123
22. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق 2006.التقرير النهائي.2007.ص 10
23. عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ج1 ، 2002 ، ص492 .
24. مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة 1999، مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة 2004، مسح صحة الأسرة العراقية لسنة 2006
25. جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات2014 – 2010 ،بغداد2009،ص125

26. جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المؤشرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية ، التقرير الثاني ، 2009 ، ص18
27. منصور الراوي ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص139 .
28. مصطفى حجازي ، سيكولوجية الانسان المهدور ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2005 ص 211.
29. وزارة التخطيط،البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP ،مسح الاحوال المعيشية في العراق،2004 ،ج2، ص5
30. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام2006
31. الاقتصاد العراقي...فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، فارس كريم بريهي، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد،ص29
32. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، بحث بعنوان الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، اعداد : سحر قاسم،2011،ص26
33. محددات النمو والاستمار في الاقتصاد العراقي http://www.alnajafnews.net/najafnews
34. خالد علوش، السكان و التنمية، في الكتاب المرجعي للتنمية السكانية، وزارة التربية و صندوق الأمم ٢ ، المتحدة للسكان، دمشق، ١٩٩٣.ص2
35. التحليل الشامل للامان الغذائي والفئات الهشة لعام 2007 ،ممتب اليونسكو،الامم المتحدة، ص2
36. السكان في العراق دراسة تحليلية،عبد الغفور الاطرقجي،ومهيب كامل فليح الراوي،مجلة المخطط والتنمية ،العدد25، 2012،ص166
37. التقرير الستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية2008 ،ص290
38. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006.
39. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا،اللجنة الاقتصاىدية والاجتماعية لغرب اسيا ،الامم المتحدة ،نيويورك2001،ص21
40. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007، صفحة 123
41. المسح البيني في العراق لسنة 2010 (المياه.المجاري .الخدمات البلدية)،ص10
42. وزارة التحطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات الاتصالات والبريد لسنة 2010،
43. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح مقاهي الانترنيت لسنوات 2010،2007،ص2
44. عبد الله حمادي ،السكان والقوى العاملة، مجلة اقتصادي العرب- العدد—8759 ،2012،ص5-7
45. سورة الاسراء،اية"70"
46. هدى رشاد. التحديات السكانية والسياسات المطلوبة في مصر المستقبل.القاهرة.2011،ص7.

المصادر باللغة الانكليزية

1. UN, World Population Prospects: The 2002 Revision, New York, 2003, pp. xxvii, xxxi
2. Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) Annual Statistical Report2006.p49.

.....
.....
.....